

شر الرؤى في التجربة المرة

علي الصراف
كاتب عراقي

وضعت قطر رهانها، في دعم تنظيمات الإسلام السياسي، على فكرة واحدة عبر عنها أمير قطر السابق الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أكثر من مرة، وفي أكثر من مناسبة. وما تزال المنطقة تدفع ثمنها دماً واضطراباً وتطرفاً.

تقول تلك الفكرة: إن الجماعات الإسلامية تبنت أفكارها المتطرفة في ظل حكومات استبدادية، فإذا ما تم الوفاء بوعد الديمقراطية الحقيقية والعدالة، فإنها سوف تعود لتبني أفكاراً تشاركية. وبذلك، فإن التطرف يمكن أن يتم تعديله لكي يتعايش مع متطلبات الحياة ويقبل مجتمعاً مدنياً. وكانت تلك من شر الرؤى.

ليس لأن قطر أنفقت عليها عشرات المليارات من الدولارات، التي كان يمكن توظيفها في مجالات اقتصادية مفررة للحد من الفقر، وهو أحد منابع التطرف. وليس لأنها أسهمت في تحوّل الانتفاضات العربية ضد سلطات الاستبداد إلى مأساة مدمرة، وادت إلى انقلاب الصراع الداخلي من مواجهة المجتمع للاستبداد إلى تمزيق المجتمع نفسه، بل لأنها تجاهلت كلياً الأصول العقائدية للتطرف، وعمدت إلى التعامي عنه. وعندما برز فساد الرؤيا، فقد عمدت إلى تسليح التطرف، لكي يعود فينقض من الأساس فكرة الخراط في مجتمع مدني، هي نفسها.

والحقيقة، فإن الجماعات الإسلامية المتطرفة لم تقم بصنع أي أفكار جديدة، فكل ما تمت الاستعانة به من أفكار وتصورات وتفسيرات، جاء من مصادر سابقة على الاستبداد المعاصر في الدولة الوطنية التي نشأت في عهود ما بعد الاستقلال.

لقد مرت المجتمعات الإسلامية بعهود ظلام طويلة، ساد فيها استبداد المستعمرين. ومثلما كانت هذه المجتمعات تبحث عن سبيل للتحرر والتقدم، فقد كان من الطبيعي أن تقدم أفكاراً ورؤى متفاوتة، تنهل من منابع مختلفة.

المشكلة هي أن الحلول التي قدمها أمثال أبو الأعلى المودودي وابن تيمية، لم تكن أجوبة على مازق التخلف ولا متطلبات التحرر، بل كانت مشروعا يقرأ الأزمة من منطلق لا علاقة له بالحاضر ولا بالمستقبل. بل قرأت الماضي من نصوصية متعرجة، لتصدر أحكاماً قطعية، لا علاقة لها حتى بالماضي نفسه.

ما حصل هو أن أفكار التطرف برزت كشجرة إبليس، خارج بستان الثقافة العربية والإسلامية وموروثاتها الفقهية التي اتسمت بتأرياتها الرئيسية بالوسطية والاعتدال والسعي إلى اقتفاء أثر المصلحة والقبول بالأخر، فانتقلت إلى التجريم والتكفير والعنف حيال المجتمع نفسه، وليس مضطهديه.

«الحاكمية لله»، على سبيل المثال، واحدة من تلك الأفكار المتعرجة التي لا تقبل النقاش ولا النقض. وهي من القوة «التاسيسية» إلى درجة أنها تشكل نقضا تلقائياً مطلقاً لفكرة الديمقراطية والحياة المدنية. ومن الناحية العملية، فإن تلك الفكرة ظلت تعني أن «الحاكمية» هي لمن يمثلون الله أو يتسلطون امتداداً أرضياً له. وعلى الرغم من أن تعدد القراءات جزء من طبيعة الموروث الثقافي الإسلامي، فإن قراءة التطرف الخاصة ظلت، على امتداد



العراقيون يجدون مطلب محاكمة مختار حزب الدعوة

الذي ذكر أن خامنئي بعث برسالة إلى الساسة العراقيين والمرجعيات الدينية الشيعية في مدينة النجف، تحمل في مضمونها التحذير بلهجة شديدة من محاسبة المالكي.

واعترفت مصادر في التحالف الوطني، أن إيران هددت بوقف دعمها للحرب على تنظيم الدولة وتحويل جهود الميليشيات التابعة لها، مثل عصائب أهل الحق، وكتائب حزب الله، إلى حمل السلاح ضد الحكومة، وتحويل المحافظات الوسطى والجنوبية إلى ساحات حرب.

لا يخفى أن حماية إيران للمالكي مردها أن الأخير جزء أساس من النفوذ الإيراني في العراق، وأسهم في تعزيزه خلال السنوات الثماني، التي كان فيها رئيساً للحكومة، وأن محاكمة المالكي ستضعف نفوذها، وربما تطل سياسيين آخرين ضمن هذا النفوذ من وزراء ومسؤولين، فضلاً عن أن المحاكمة، لو تمت، ستظهر للمليارات، التي منحت لإيران وسوريا.

يقول السفير العراقي السابق عدنان مالك، في رسالة تلقيتها منه، إن هناك ادكاساً من الألة من الوثائق والشهود، التي يمكن أن تكون قضية مشروعة لعرضها على أية محكمة دولية أو محلية.

ومن الأدلة تسليم المالكي المحافظات العراقية الشمالية والغربية إلى داعش، ومجزرة سبايكر، والفساد والإثراء الشخصي، وتاجيح الطائفية وتشجيع ثقافة الكراهية، والقتل على الهوية، إلى جانب ملف المغيبيين قسراً، وإصدار التشريعات غير الدستورية، والفساد الإداري، وسوء إدارة موارد الدولة، وتنفيذ أجنحة اجنبية إيرانية لتقسيم العراق، والفشل في حماية سيادة العراق، وغيرها الكثير. وكلها لهم تمتع الحق لأي مواطن عراقي لتقدم بطلب محاكمة المالكي أو غيره. إن المطالبات بتقديم المالكي ومن هم على شاكلته إلى محكمة عادلة لن تهدأ وستستمر حتى يتم تحقيقها، ولعل ما أقدم عليه رئيس الوزراء الحالي مصطفى الكاظمي من اعتقال عناصر ميليشيات ليلية 25 - 26 من هذا الشهر، أنذر بالإسراع بتقديم المالكي إلى المحاكمة، فأوعزت إيران إلى ميليشياتها بمهاجمة المنطقة الخضراء، واحتلال مقرات حكومية وتهديد الكاظمي.

إلى جيوب حيتان الفساد في العراق. لكن الغريب أن المالكي سوغ احتلال الموصل، خلال حضوره فعاليات ذكرى مرور سنة على فتوى المرجعية الشريفة، وإعلان الجهاد الكفائي، وتأسيس الحشد الشعبي، بالقول «إن السؤال عن سقوط الموصل لا يوجه إلي، بل يوجه إلى كل من شارك في المؤامرة، من خلال جعل قطعات عسكرية كبيرة تنسحب من مواقعها وتكتاتها» وكأنه لم يكن القائد العام للقوات المسلحة والأمر النهائي في كل شيء!

وأبرز المؤاخذات عليه أنه انفرد باتخاذ القرارات العسكرية دون الرجوع أو التشاور مع حلفائه في التحالف الوطني، وهمش جميع أطراف العملية السياسية، وضرب بعرض الحائط ما نصت عليه اتفاقية أربيل، التي بموجبها استحوذ على صولجان حكم الولاية الثانية، وأنه رفض أن يجلس أمام مجلس النواب، بكبرياء، لأنه يعتقد أنه فوق الديمقراطية!

والغريب أنه أصر على إهانة المؤسسة العسكرية عندما أعلن قاتلاً «إن هذا الجيش ليس بمقدوره أن يدافع عن العراق ولا قدرة لديه لخوض المعارك الكبرى»! ولا ندري لماذا سكت عن هذه الحقيقة كل سنواته الثماني في رئاسة الحكومة وهو القائد العام للقوات المسلحة، وما الذي منعه من تطويره ليكون أهلاً بحسب وجهة نظره، للدفاع عن العراق.

المفارقة أن موقع وكالة برانا للأنباء، المقربة من المجلس الأعلى الإسلامي بقيادة عمار الحكيم، نشر مقالاً اعتبر فيه أن قرار المالكي بسحب قواته من مدينة الموصل، وبغض النظر عن دوافعه، كان الشرارة التي أحرقت العراق وأعادته عقوداً إلى الوراء. وبحسب كاتب المقال فإن المالكي «خان الأمانة مرتين، أو الأمانة عندما أصبر أمر

الانسحاب، وثانيهما عندما فشل في إعداد جيش يدافع عن العراق، بالرغم من إنفاقه لمبلغ 200 مليار دولار على الأمن والدفاع، وذهب معظمها

إلى جيب جيشاً موازياً للقوات المسلحة العراقية من ميليشيات الجريمة المنظمة ومافيا الفساد تحت عنوان «الحشد الشعبي». هذه المطالبات ليست جديدة، فقد بدأت سنة 2011، عام الحراك الشعبي في التحرير، وأكدتها ثورة أكتوبر 2019، وكان النائب الكردي في البرلمان عادل نوري، العضو في اللجنة البرلمانية المشكلة للتحقيق في أسباب سقوط الموصل، طالب في يونيو 2015 بتقديم نائب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء العراقي السابق، نوري المالكي، إلى المحكمة الجنائية الدولية، بسبب

أسماء «مسؤوليته» عن سيطرة تنظيم داعش على مدينة الموصل، وما اتبعها من سقوط أجزاء كبيرة من محافظات ديالى، وكركوك، وصالح الدين، والأنبار، مستدركا «إلا أن الحاكم في العراق لن تكون حيادية في محاكمته، ولذلك نطالب بمحاكمته في المحكمة الجنائية الدولية في لهاي».

وكان قائد القوات البرية العراقية السابق، الفريق علي غيدان، أدلى باعتراقات للجنة حول مسؤولية المالكي في سقوط الموصل بيد مسلحي التنظيم، مفيداً بأن القيادة العسكرية تلقوا أوامر من رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة وقتها بالانسحاب من الموصل خلال هجوم تنظيم الدولة على المدينة في يونيو 2014، وهو الأمر الذي أدى لفرض التنظيم سيطرته الكاملة عليها.

المفارقة أن موقع وكالة برانا للأنباء، المقربة من المجلس الأعلى الإسلامي بقيادة عمار الحكيم، نشر مقالاً اعتبر فيه أن قرار المالكي بسحب قواته من مدينة الموصل، وبغض النظر عن دوافعه، كان الشرارة التي أحرقت العراق وأعادته عقوداً إلى الوراء. وبحسب كاتب المقال فإن المالكي «خان الأمانة مرتين، أو الأمانة عندما

أصدر أمر الانسحاب، وثانيهما عندما فشل في إعداد جيش يدافع عن العراق، بالرغم من إنفاقه لمبلغ 200 مليار دولار على الأمن والدفاع، وذهب معظمها

د. باهرة الشيلخي
كاتبة عراقية

تتصاعد المطالبات الشعبية، وخصوصاً في ساحات التظاهر والاعتصام، بتقديم رئيس الوزراء العراقي الأسبق نوري المالكي إلى المحاكمة لأسباب عديدة وتهم متعددة، في مقدمتها تسليمه الموصل إلى داعش وتبديده ثروات العراق وجرائم القتل الواسعة، التي حصلت في سنوات حكمه الثماني. الوقائع القانونية، وحدها، تكفي، كما يقول المطالبون، لأن يقدم «مختار» حزب الدعوة إلى محكمة جرائم الحرب، بدءاً باتفاقيات جنيف الأربع ولائحة حقوق الإنسان الأممية.

حماية إيران للمالكي مردها أن الأخير جزء أساس من النفوذ الإيراني في العراق وأسهم في تعزيزه خلال السنوات الثماني التي كان فيها رئيساً للحكومة وأن محاكمته ستضعف نفوذ إيران

فصل رئيس النزاهة السابق «جرائم المالكي»، عبر دراسة توثيقية لـ30 قضية، بخلاف الجرائم الجنائية، ومن بينها مجازر الزبكية، والحويجة، وسبايكر، والموصل، والرمادي، إلى جانب تهمة التطهير الطائفي، التي قادها بنفسه في حزام بغداد. الأمر الثاني، الذي تستند عليه المطالبات، هو أن من حق كل عراقي أن يطالب بمحاكمة مختار الدعوة، الذي تسبب لوحدته بسرقة ثروة العراق وهدرها، وهو المتهم الرئيس في اختفاء مبلغ الأربعمئة مليار دولار، عدا ونقداً، كما أن من حق كل عراقي أن يقاضي مختار الدعوة لسعيه المحموم، خلال ولايته إلى تدمير البلاد وإفقار الشعب، وبتهمة تحطيم سمعة بلاد الرافدين وتنشويه مركزها التاريخي والحضاري والإنساني.

هو من أوصل العراق إلى أدنى المستويات الدولية، ففي عهده عدت بغداد أسوأ المدن في العالم، وتحت ولايته وضع بلد الكتابة في خانة الأمية، 30 في المئة. وفي عهده عد العراق من الدول الفاشلة والفاصلة.. كما

بعد كل الذي حصل وبعد كل الذي جنته المنطقة من الثمار المرة ألم يحن الوقت للاستدراك؟ ألم يحن الوقت لقراءة أخرى لتلك الرؤيا لوضع حد للخراب المتواصل وتكلفتها المتصاعدة؟

فإذا حدث أن رفضه المجتمع، فإن المنطق كان يتطلب قراءة مختلفة. وإذا حدث أن تحولت إلى سبب للمزيد من الانقسامات والصراعات المادية التي تبعد الجميع عن هدف «المجتمع المدني»، فإن المنطق كان يتطلب استدراكاً عاجلاً.

وكل هذا يهون. فقد دفعت المنطقة 11 عاماً من الصراعات الداخلية وضياح الاستقرار، والتخبط، وسفك الدماء، ولكن، أفهل تعلمت قطر منها شيئاً؟

أنظر إلى تغطية التطرف بالسلاح وبالمرتزقة وتمويل أعمال العدوان الخارجية، وسفري أن قطر تمارس قراءتها المتعرجة الخاصة، لكل شيء تقريبا، من الدفاع عن «اعتدال» تنظيمات شجرة إبليس وفرعها المختلفة، إلى الدفاع عن «السيادة» تلك التي باتت لا تعني إلا شيئاً واحداً هو الإصرار على الباطل والتمسك بإلحاق الأذى والضرر بالآخرين.

بعد كل الذي حصل، وبعد كل الذي جنته المنطقة من الفار المرة، ألم يحن الوقت للاستدراك؟ ألم يحن الوقت لقراءة أخرى لتلك الرؤيا، على الأقل لوضع حد للخراب المتواصل وتكلفتها المتصاعدة؟

ولو حدث أن تحول الأمر إلى مواجهة عسكرية بين مرتزقة قطر (بمن فيهم أروغان نفسه) وبين مصر في ليبيا، فهل تحسب الدوحة أنها من «الفرقة الناجية»؟

يجزء المرة في الواقع أن يفهم، كيف يمكن لذلك أن يحصل، لولا أن شجرة إبليس قد تمكنت واستحسنت إلى درجة أن هذا البلد، بكل ما يملك، صار هو نفسه، رهينة طبيعة للنشر، وجزءاً لا يتجزأ من تلك الشجرة.

